

Distr.: General  
12 April 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٦٠ (أ) من جدول الأعمال

## تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٠١٧/٢٠١٦	الاعتمادات الأولية للفترة
٢٠١٧/٢٠١٦	نفقات الفترة
٢٠١٧/٢٠١٦	الرصيد الحر للفترة
٢٠١٨/٢٠١٧	اعتمادات الفترة
٢٠١٨/٢٠١٧ (ب)	النفقات المتوقعة للفترة
٢٠١٨/٢٠١٧	نقص الإنفاق المتوقع في الفترة
٢٠١٩/٢٠١٨	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة
٢٠١٩/٢٠١٨ (ب)	التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة
٢٠١٩/٢٠١٨	توصية اللجنة الاستشارية للفترة
٢٠١٧/٢٠١٦	بلغ مجموع الموارد المتاحة للفترة مبلغ قدره ٥٦ ٥٤٣ ٥٠٠ دولار، بما في ذلك الموارد المعتمدة البالغ إجماليها ٤٧ ٧١٤ ١٠٠ دولار (صافيها ٤٦ ٣١٨ ٥٠٠ دولار) والموارد المأذون بها بموجب سلطة الالتزام والبالغ إجماليها ٨ ٨٢٩ ٤٠٠ دولار.
٢٠١٨	(ب) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.
٢٠١٨	(ج) لذلك أعطت اللجنة الاستشارية موافقتها، قبل الانتهاء من إعداد هذا التقرير، على الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٤ ١١١ ٨٠٠ دولار، وبذلك يبلغ مجموع الموارد المتاحة للفترة الحالية ٦١ ٧٦٥ ٥٠٠ دولار.



## أولا - مقدمة

١ - أثناء نظر اللجنة الاستشارية في تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، اجتمعت بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٨. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والتي استعانت بها كمصدر للمعلومات الأساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات وتوصيات اللجنة بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة بنتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في تقريرها ذي الصلة (A/72/789). وترد في الفقرة ٥ أدناه مناقشة توصيات المجلس التي أصدرها بخصوص القوة على وجه التحديد.

## ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٢ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٩/٧٠، مبلغا إجماليا ١٠٠ ٧١٤ ٤٧ دولار (صافيه ٥٠٠ ٣١٨ ٤٦ دولار) للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ولقد أذنت اللجنة الاستشارية للأمين العام، في رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧، بالدخول في التزامات تصل إلى مبلغ إجمالي ٤٠٠ ٨٢٩ ٨ دولار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، إضافة إلى مبلغ إجمالي ١٠٠ ٧١٤ ٤٧ دولار سبق أن وافقت عليه الجمعية العامة لتلك الفترة. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليه ٤٠٠ ٨٨٠ ٥٥ دولار (صافيه ٥٤٢ ٥٤٠ ٥٤ دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل ٩٨,٨ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ ١٠٠ ٦٦٣ ٦٦ دولار بالقيمة الإجمالية، ١,٢ في المائة من الاعتمادات، وهو يعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (بمبلغ ٦٠٠ ٩٢٢ دولار، أي بنسبة ٣,٥ في المائة) وتحت بند الموظفين المدنيين (بمبلغ ٣٠٠ ٥٣٨ دولار، أي بنسبة ٣,٨ في المائة)؛ و (ب) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (بمبلغ ٨٠٠ ٧٩٧ دولار، أي بنسبة ٥,٠ في المائة). وتلاحظ اللجنة أن النفقات الفعلية المتكبدة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغت في المجموع ٤٠٠ ٨٨٠ ٥٥ دولار مقابل مجموع الموارد المتاحة البالغ ٥٠٠ ٥٤٣ ٥٦ دولار (بما في ذلك الاعتماد الأولي البالغ إجماليه ١٠٠ ٧١٤ ٤٧ دولار وسلطة الالتزام البالغ إجماليها ٤٠٠ ٨٢٩ ٨ دولار)، مما أسفر عن رصيد غير مستخدم قدره ١٠٠ ٦٦٣ ٦٦ دولار واحتياجات إضافية صافية قدرها ٣٠٠ ١٦٦ ٨ دولار يتعين على الدول الأعضاء تخصيص اعتمادات لها (انظر الفقرة ٣٥ أدناه). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/633).

٣ - وفي تقرير أداء الميزانية، يشار إلى أنه في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ أعيد توزيع مبلغ إجمالي قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، ومبلغ إجمالي قدره ٣٠٠ ٠٠٠

دولار من المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، إلى المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠).

٤ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/719) في الفرع الرابع أدناه.

٥ - وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في التقارير التي أعدها الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وأبدى المجلس في تقريره ملاحظات وقدم توصيات تتعلق بالبعثة فيما يخص المسائل التالية: (أ) التدريب في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشفير الحواسيب المحمولة والأجهزة المحمولة (المرجع نفسه، الفقرتان ٤١٢ و ٤١٣)؛ و (ب) القضايا البيئية (المرجع نفسه، الفقرات ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٤٠ إلى ٤٤٢؛ انظر أيضا الفقرة ٢٢ أدناه)؛ و (ج) إدارة الإمدادات الغذائية (المرجع نفسه، الفقرات ٥١٢ إلى ٥١٤؛ انظر أيضا الفقرة ٣٢ أدناه). وتأمل اللجنة أن تنفذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات على وجه السرعة.

### ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٦ - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن النفقات بلغ إجماليها ٥٠٠ ٥٤٩ ٤٢ دولار في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه في نهاية الفترة المالية الحالية، سيصل مجموع النفقات المقدرة إلى ٥٠٠ ٧٦٥ ٦١ دولار مقابل اعتماد قدره ٥٧ ٦٥٣ ٧٠٠ دولار، الأمر الذي سيترتب عليه تجاوز الإنفاق لما كان مقررا بمبلغ ٨٠٠ ١١١ ٤ دولار.

٧ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الاحتياجات الإضافية تتعلق باستمرار عودة القوة إلى الجانب برافو وفقا لأحكام قراري مجلس الأمن ٢٣٦١ (٢٠١٧) و ٢٣٩٤ (٢٠١٧). وفي هذا السياق، بادرت القوة إلى نشر قوات إضافية قوامها ١٣٨ فردا وناقلات أفراد مدرعة إلى معسكر الفوار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لأغراض تناوب الدوريات المتنقلة انطلاقا من المعسكر. وقد نُشرت هذه القوات وناقلات الأفراد المدرعة بالكامل في المعسكر، وكان من المتوقع أن تظل في منطقة عمليات القوة حتى نهاية فترة الميزانية الحالية. وأُبلغت اللجنة بأن نشر القوات لم يكن بالإمكان توقعه في وقت إعداد الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة على الجانب برافو. وأُبلغت اللجنة أيضا أن التكلفة الإجمالية لنشر القوات الإضافية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بلغت ٨٠٠ ٦٥١ ٤ دولار، على أن مبلغ ٥٤٠ ٠٠٠ دولار من هذه التكلفة، بما في ذلك مبلغ ٢٠٥ ٠٠٠ دولار تحت بند أفراد الوحدات العسكرية ومبلغ ٣٣٥ ٠٠٠ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية، سيتم استيعابه ضمن الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وقبل الانتهاء من إعداد هذا التقرير، أعطت اللجنة موافقتها على الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٨٠٠ ١١١ ٤ دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية للقوات الإضافية السالفة الذكر التي يبلغ قوامها ١٣٨ فردا، ومعدات المملوكة للوحدات وما يرتبط بذلك من نفقات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٨ - ورؤدت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في القوة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على النحو التالي:

فئة الموظفين	الوظائف المأذون بها/ المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ <sup>(أ)</sup>	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (النسبة المئوية)
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>			
أفراد الوحدات العسكرية	١ ٢٥٠	٩٨٨	٢١,٠٠
<b>الموظفون المدنيون</b>			
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٤٢	٣٧	١١,٤٩
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٨٨	٨٢	٦,٤٨
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	١٠	٧	٣٠

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأعضاء مقررّة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد وصل، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، إلى ٢ ٠٣٩ ٥٠١ ٠٠٠ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ ٢ ٠٠٨ ٨٢٤ ٠٠٠ دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٣٠ ٦٧٧ ٠٠٠ دولار. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، بلغ الرصيد النقدي المتاح للبعثة ١٤ ٠٩١ ٠٠٠ دولار، وهو ما يكفي لتغطية الاحتياطي النقدي التشغيلي لثلاثة أشهر وقدره ٩ ٩٢١ ٠٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة).

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أنه قد جرت تسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات والمقدمة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٢ ٧١١ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، صُدّق على المعدات المملوكة للوحدات وسُدّدت تكاليفها حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ١ ٦٨٨ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، ففي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ سُدّد مبلغ ٥ ٤٧٧ ٠٠٠ دولار لتسوية ١٧٨ مطالبة منذ إنشاء البعثة، ولا توجد أي مطالبات قيد التسوية.

**رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩**

**ألف - الولاية وافتراسات التخطيط**

١١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في قراره ٣٥٠ (١٩٧٤). وأقرّ المجلس أحدث تمديد للولاية، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في قراره ٢٣٩٤ (٢٠١٧). وفي ذلك القرار، أحاط المجلس علماً بخطة الأمين العام المتعلقة بعودة القوة إلى المواقع التي أحلتها على الجانب برفو،

استناداً إلى التقييم المستمر للأمن في منطقة الفصل وما يحيط بها، وإلى النقاش والتنسيق المتواصلين مع الطرفين (انظر S/2017/1024).

١٢ - ويرد موجز المعلومات المتعلقة بالأولويات الرئيسية وافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في الفقرات من ٥ إلى ١٣ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/72/719).

١٣ - ويقترح الأمين العام إعادة هيكلة عنصر الدعم في القوة، بما يشمل إدخال عدد من التغييرات على المكاتب، وهي التغييرات التي ترد موجزة في شكلٍ أُدرج تحت الفقرة ٢٥ من تقريره وفي المرفق الثاني للتقرير. وتذكر اللجنة الاستشارية أنه في تقرير الاستعراض العام الأخير الذي أعده الأمين العام بشأن عمليات حفظ السلام، يشار إلى أن جهوداً قد بُذلت في السنوات الأخيرة من أجل ضمان الاتساق بين المهام والهيكل التنظيمية لعناصر دعم البعثة في جميع البعثات الميدانية، وإلى أن إرشادات تكميلية بشأن هيكل دعم البعثة قد أُصدرت لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، استناداً إلى الإرشادات الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر A/72/770، الفقرة ٩٠). وأبلغت اللجنة بأن الإرشادات التكميلية استندت إلى هيكل مشترك لجميع عمليات حفظ السلام يقوم على ثلاث ركائز، ألا وهي إدارة العمليات والموارد، وإدارة تقديم الخدمات، وإدارة سلسلة الإمداد، وهو مسؤول مباشرة أمام مدير أو رئيس دعم البعثة.

١٤ - وعند الاستفسار عن السبب الذي من أجله لم تعتمد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك الهيكل المشترك السالف الذكر الذي يستند إلى ثلاث ركائز، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن نموذج الهيكل الذي يستند إلى ثلاث ركائز يسهل تطبيقه على البعثات الكبيرة. وإذ وضعت القوة في اعتبارها حجمها وهيكلها العسكري واحتياجاتها التشغيلية، اقترحت الانتقال إلى ركيزتين خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بالنظر إلى أن مهام إدارة سلسلة الإمداد يديرها في الوقت الراهن مكتب نائب رئيس دعم البعثة. وسيُنظر في إدخال المزيد من التعديلات على هيكل الدعم في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها القوة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتورد اللجنة تعليقات إضافية بشأن الهياكل التنظيمية لعناصر دعم البعثة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789؛ انظر أيضاً A/71/836، الفقرتان ١٢٥ و ١٢٦).

## باء - الاحتياجات من الموارد

١٥ - تبلغ الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ما إجماليه ٦٠٠ ٨٤٧ ٦١ دولار (صافيه ٤٨٧ ٥٠٠ دولار)، وهو ما يمثل زيادة إجمالية قدرها ٩٠٠ ١٩٣ ٤ دولار، أو بنسبة ٧،٣ في المائة، عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وقدره ٧٠٠ ٦٥٣ ٥٧ دولار (انظر الفقرة ٧ أعلاه<sup>(١)</sup>). ويعكس هذا الأمر الأثر المشترك المترتب على أوجه الزيادات المقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٤٠٠ ٥٠٨ ٥ دولار، أو ١٧،٩ في المائة) وبند الموظفين المدنيين (٥٢٢ ٠٠٠ دولار، أو ٣،٨ في المائة) والتخفيض

(١) مع مراعاة موافقة اللجنة الاستشارية على الدخول في التزامات بمبلغ أقصاه ٨٠٠ ١١١ ٤ دولار ليصبح بذلك مجموع الموارد المتاحة للفترة الحالية ٥٠٠ ٧٦٥ ٦١ دولار، تعكس الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ زيادة قدرها ١٠٠ ٨٢ دولار، أو بنسبة ٠,١ في المائة، عن مجموع الموارد المتاحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

المقترح تحت بند التكاليف التشغيلية (١ ٣٨٦ ٥٠٠ دولار، أو ٨٠٩ في المائة). وترد في البابين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/72/719) معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق.

## ١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	المأذون به للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ <sup>(أ)</sup>	المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	الفرق
أفراد الوحدات العسكرية	١ ٢٥٠	١ ٢٥٠	-

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المقترح/المأذون به.

١٦ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٦٠٠ ٣٢٤ ٣٣ دولار، أي زيادة قدرها ٤٠٠ ٥٥٨ ٥ دولار، أو بنسبة ١٧,٦ في المائة، عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وكما ذكر في الفقرة ٥٧ من الميزانية المقترحة (المرجع نفسه)، فإن الزيادة المقترحة تُعزى أساساً إلى عودة القوة تدريجياً إلى الجانب برافو بما في ذلك ما يلي: (أ) تطبيق عامل شغور أدنى مما كان مقرراً نسبته ٢٠,٢ مقارنةً بالعامل المطبق في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة ٣١,٢ في المائة فيما يتعلق بأفراد الوحدات العسكرية (انظر الفقرة ١٧ أدناه)؛ و (ب) ارتفاع الاحتياجات من حصص الإعاشة بسبب الزيادة في عدد الوحدات، وارتفاع سعر كل وحدة من حصص الإعاشة على الجانب برافو والارتفاع العام في سعر اليورو في مقابل دولار الولايات المتحدة؛ و (ج) توفير ناقلات أفراد مصفحة إضافية من المعدات المملوكة للوحدات، تُنشر على الجانب برافو في ضوء الحالة الأمنية السائدة.

١٧ - وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية برسم بياني يعرض الجدول الزمني لنشر القوات في الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (انظر المرفق). وأبلغت اللجنة أن القوات الإضافية بقوام ١٣٨ فرداً ومعدات المملوكة للوحدات التي جرى نشرها في البعثة منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ ولم تُدرج في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، من المتوقع أن تبقى في القوة في فترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة أيضاً بمعلومات أخرى عن معدلات الشغور بالنسبة لأفراد الوحدات العسكرية للفترات من ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢٠١٨/٢٠١٩، ترد بإيجاز في الجدول أدناه.

متوسط معدل الشغور الفعلي للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	متوسط معدل الشغور المتوقع للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	متوسط معدل الشغور الحالي للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	متوسط معدل الشغور معدل الشغور المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩
٨٢٨	٩٦٣	٩٨٨	٩٩٨
٣٣,٨	٢٣,٠	٢١,٠	٢٠,٢

(أ) لشهر شباط/فبراير ٢٠١٨.

١٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

## ٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الموظفون المعتمدين للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	الموظفون المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	الفرق
الموظفون			
الموظفون الدوليون	٤٢	٥١	٩
الموظفون المدنيون من فئة الخدمات العامة	٨٨	٨٨	-
الموظفون المؤقتة <sup>(أ)</sup>			
الموظفون الدوليون	١٠	٤	(٦)
المجموع	١٤٠	١٤٣	٣

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٩ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ١٤ ٣٩٥ ٧٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥٢٢ ٠٠٠ دولار، أو بنسبة ٣,٨ في المائة، عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. ويذكر الأمين العام أن هذه الزيادة تعكس الأثر المشترك المترتب على ما يلي: (أ) ارتفاع في الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين (٩٠٠ ٩٧٨ ١ دولار، أو ٢٣,٦ في المائة)، يُعزى إلى اقتراح إنشاء وظيفة واحدة يشغلها موظف لشؤون البيئة (ف-٣) واقتراح تحويل ثنائي وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دولية ثابتة، إضافةً إلى الزيادة في الاحتياجات من بدل المخاطر المرتبط بإيفاد ١١ موظفاً على الجانب برفو كما تقرر؛ و (ب) انخفاض في الاحتياجات (٤٣٤ ٠٠٠ دولار، أو ١٠,٩ في المائة) من الموظفين الوطنيين، يُعزى أساساً إلى الانخفاض المقرر في استحقاقاتهم استناداً إلى تطبيق آخر متوسط للمعدلات وفقاً للتشكيل الحالي للموظفين من حيث الرتبة والدرجة والمستوى؛ و (ج) انخفاض في الاحتياجات تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (٩٠٠ ٢٢ ١ دولار، أو ٦٧,٢ في المائة)، يُعزى أساساً إلى اقتراح تحويل ثنائي وظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دولية ثابتة، تقابله جزئياً احتياجات إضافية تتعلق باقتراح إنشاء وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة يشغلها مهندس (ف-٣).

## معدلات الشغور

٢٠ - يرد في الفرع ثانياً - جيم من تقرير الميزانية المقترحة (A/72/719) بيان لمعدلات الشغور المقترحة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ كما يلي: (أ) ٩ في المائة للموظفين الدوليين؛ و (ب) ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة؛ و (ج) ٥٠ في المائة للوظائف المؤقتة. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية عن مستويات شغل الوظائف الفعلي والمتوقع مصنفة بحسب الشهور للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تبين أن معدل الشواغر في الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة بلغ، في نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ما نسبته ٦,٨ في المائة، وأن متوسط معدل الشغور في الأشهر السبعة الأولى من الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بلغ أيضاً ما نسبته ٦,٨ في المائة. وتوصي اللجنة بأن يُحتسب معدل شغور نسبته ٦,٨ في المائة عند تقدير الاحتياجات من الموظفين من فئة الخدمات العامة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ بدلا من النسبة المقترحة البالغة ٥ في المائة.

### التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

٢١ - يُقترح ما مجموعه ١٤٣ من وظائف الموظفين المدنيين الثابتة والمؤقتة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، يشمل ٥١ وظيفة دولية، و ٨٨ وظيفة لموظفين وطنيين، و ٤ وظائف دولية ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ويعكس ملاك الموظفين المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ زيادة صافية قدرها ثلاث وظائف ثابتة ومؤقتة مقارنةً بالوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو ما يعكس زيادة قدرها تسع وظائف ثابتة لموظفين دوليين يقابلها تخفيض بمقدار ست وظائف دولية ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

### الوظائف الجديدة

٢٢ - في مكتب رئيس دعم البعثة، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة يشغلها موظف لشؤون البيئة (ف-٣) للتأكد من الامتثال للأنظمة البيئية الوطنية للبلدان المضيفة، وكذلك للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة فيما يتعلق بإدارة الطاقة والمياه والنفايات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩؛ انظر أيضا (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٤٠-٤٤٢). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، ونظرا لعدم وجود موظف لشؤون البيئة متفرغ لهذا العمل، قد قدمت لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك المساعدة في وضع سياستها البيئية الخاصة بالبعثة، وأسدت إليها المشورة بشأن التدابير اللازم اتخاذها لضمان الامتثال للاستراتيجية الأمم المتحدة للبيئة. وأبلغت اللجنة أيضا أن القوة يلزمها حاليا موظف مقيم لشؤون البيئة يعمل على أساس التفرغ للتحقق من أن وجود البعثة لا يشكل خطرا على إمدادات المياه الجوفية التي يستخدمها السكان المحليون القاطنون على مقربة منها، وضمان أن يجري التقليل إلى أدنى حد من أي تأثير لوجودها على البيئة. وعلى وجه الخصوص، لا توجد شبكات محلية لمعالجة مياه المجاري في محيط مرافق القوة، والنفايات التي تخلّفها العمليات اليومية التي تقوم بها القوة تشمل مواد مثل النفط المستعمل والإطارات والبطاريات المستعملة، وهي نفايات تتطلب معالجتها والتخلص منها بالطرق السليمة. وسيكفل شاغل الوظيفة المقترحة لموظف لشؤون البيئة (ف-٣) تقيّد القوة بالأنظمة البيئية للبلدان المضيفة وامتثالها للسياسات والمبادئ التوجيهية البيئة للأمم المتحدة، إضافةً إلى وضع استراتيجية لتقليص البصمة الكربونية للبعثة.

### تحويل

٢٣ - يُقترح تحويل ما مجموعه ثماني وظائف دولية مؤقتة إلى وظائف ثابتة تشمل: (أ) خمس وظائف في قسم الأمن (واحدة لكبير موظفي الأمن (ف-٤)، وواحدة لمحلل للمعلومات الأمنية (ف-٣) وواحدة لمساعد لشؤون الأمني الإقليمي (فئة الخدمة الميدانية)، وواحدة لمساعد لشؤون الأمن والتحقيق والتدريب (فئة الخدمة الميدانية))؛ و (ب) وظيفة لمساعد لشؤون الموارد البشرية (فئة الخدمة الميدانية) في قسم الموارد البشرية؛ و (ج) وظيفة لمساعد لشؤون النقل (فئة الخدمة الميدانية) في قسم النقل؛ و (د) وظيفة لمساعد لشؤون مراقبة الحركة (فئة الخدمة الميدانية) في قسم مراقبة الحركة (المرجع نفسه، الفقرات ٢٦ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣).

٢٤ - ويشير الأمين العام إلى أن تحويل الوظائف المذكورة أعلاه يندرج اقتراحه في إطار استمرار عودة القوة إلى الجانب برافو ولكفالة استمرارية الدعم الذي تحتاج إليه القوة لتنفيذ عملياتها على الجانب برافو (المرجع نفسه، الفقرة ١٢). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن التحويل المقترح للوظائف



المؤقتة الثماني المذكورة أعلاه ينسجم مع الطابع الدائم لعودة القوة إلى الجانب برافو، عملاً بقراري مجلس الأمن ٢٣٦١ (٢٠١٧) و ٢٣٩٤ (٢٠١٧)، وكذلك لطبيعة هذه الوظائف وأهميتها البالغة. وأُبلغت اللجنة أيضاً أن ستة من الوظائف الثماني كانت قد أنشئت اعتباراً من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٠ ألف، وأنوظيفتين المتبقيتين (مساعد لشؤون الأمن ومساعد لشؤون الأمن والتحقيق والتدريب) قد أنشئت في فئة الخدمة الميدانية اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٦/٧١.

### نقل

٢٥ - يُقترح نقل ما مجموعه ست وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة إلى قسم الأمن، كما يلي: (أ) أربع وظائف، تشمل وظيفة مساعد لشؤون النقل وثلاث وظائف لفني مركبات، من قسم النقل؛ و (ب) وظيفتان، إحداها لمساعد إعلامي والأخرى لمساعد للأعمال المكتبية، من قسم إدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن المهام التي تنطوي عليها الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة المذكورة أعلاه ستظل كما هي دون تغيير.

### وظائف المساعدة المؤقتة العامة

٢٦ - يُقترح ما مجموعه أربع وظائف دولية من فئة المساعدة المؤقتة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، كما يلي: (أ) إنشاء وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لمهندس (ف-٣) في قسم الهندسة. ويشير الأمين العام إلى أن شاغلي الوظائف سيتوليان توفير وثائق تقنية تتعلق بإعادة تشغيل شبكات الطاقة على الجانب برافو والمسؤولية عن التنسيق الشامل للعمل الهندسي مع مقدمي الخدمات والمهندسين الذين تقدمهم الوحدات العسكرية التابعة للقوة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن مهام وظيفتي المهندس المقترحتين (ف-٣) يؤديها حالياً ثلاثة متعاقدين أفراد. وأُبلغت اللجنة أيضاً أن خدمات هؤلاء المتعاقدين الثلاثة ستنتهي الحاجة إليها في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وأن الميزانية المقترحة تشمل تخفيضاً مقابلاً لذلك قدره ٤٢٢ ٠٠٠ دولار لخدمات الصيانة في إطار فئة نفقات المرافق والهياكل الأساسية؛

(ب) استمرار وظيفتين مؤقتتين دوليتين في مكتب قائد القوة ورئيس البعثة، إحداها لمستشار خاص (ف-٥) والأخرى لموظف اتصال تابع للبعثة (ف-٤). وجرت الإشارة في الميزانية المقترحة إلى أنوظيفتين المذكورتين يلزم توفيرهما لجملة أغراض منها إسداء المشورة إلى قيادة القوة والاضطلاع بالتواصل مع المقر ومع البعثات في المنطقة بشأن المسائل الفنية المشتركة (المرجع نفسه، الفقرة ١٩). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنوظيفتين أنشئت في عام ٢٠١٣، وأن وظيفة كبير المستشارين (ف-٥) ظلت شاغرة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وأُبلغت اللجنة أيضاً أن باب الاستقدام لشغل وظيفة كبير المستشارين (ف-٥) قد فُتح عدة مرات لأن المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار لشغلها لم يحصلوا على تأشيرة من البلد المضيف، وأن إدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة والقوة تعملان مع مسؤولي البلد المضيف على تسوية هذه المسألة.

٢٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بملاحظات وتوصياتها الواردة في الفقرة ٢٠ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالموظفين المدنيين. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بالموضوع حسب الاقتضاء.

### ٣ - التكاليف التشغيلية

(بـدولارات الولايات المتحدة)

المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	الفرق
١٥ ٥١٣ ٨٠٠	١٤ ١٢٧ ٣٠٠	(١ ٣٨٦ ٥٠٠)

٢٨ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ١٤ ١٢٧ ٣٠٠ دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً قدره ١ ٣٨٦ ٥٠٠ دولار، أو بنسبة ٨,٩ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. ويقترح الأمين العام تخفيضات تحت بنود المرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ١٧٠ ٦ دولار، أو ١٨ في المائة)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٢٧٠ دولار، أو ١٣,٣ في المائة)، والخدمات الطبية (٥٧ ٥٠٠ دولار أو ٢١,٤ في المائة)، والسفر في مهام رسمية (٣٩ ٨٠٠ دولار، أو ٦,٥ في المائة). وستقابل الانخفاض في الاحتياجات جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بنود النقل البري (٤٤٥ ٩٠٠ دولار، أو ٢٤,٩ في المائة)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٨٤ ٧٠٠ دولار، أو ١٣,٧ في المائة)، والعمليات البحرية (٥٠ ٠٠٠ دولار، فيما لم يخصص أي مبلغ للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧)، والخبراء الاستشاريين (٧ ٠٠٠ دولار أو ٦٣,٦ في المائة).

#### النقل البري

٢٩ - تصل الموارد المقترحة للنقل البري إلى ٢ ٢٣٤ ٣٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٤٥ ٩٠٠ دولار أو بنسبة ٢٤,٩ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. ويشار في الميزانية المقترحة إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) استبدال ست مركبات مدرعة تنتظر الشطب؛ (ب) زيادة مقررة في استهلاك الوقود بالنظر إلى الوجود المعزز للقوة في الجانب برفو، والزيادة في العدد المقرر من الدوريات والقوافل، والزيادة في الحركة. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية تبين أن نسب المركبات أعلى من النسب الموحدة لعدة فئات من الموظفين الدوليين. وعند الاستفسار عن أسباب ارتفاع نسب المركبات، أبلغت اللجنة بأنه يتوجب على القوة الحفاظ على أسطولين منفصلين بالنظر إلى أنها تقوم بعمليات في كلا الجانبين ألفا وبرافو دون نقاط عبور ولا وسائل نقل عام متاحة. وعلاوة على ذلك، في كلا الجانبين، كثيراً ما يكون الموظفون والقوات موجودين في مواقع متناثرة بعيدة بعض الشيء عن المعسكرات، وهو ما يتطلب من الموظفين التنقل بين مواقع متعددة يومياً من أجل أداء وظائفهم وأنشطتهم المتصلة بالعودة المتواصلة للقوة إلى الجانب برفو. وتثق اللجنة بأنه سيجري رصد نسبة الموظفين إلى المركبات عن كثب وأنه ستبذل جهود لمواءمة نسب المركبات مع المعايير قدر الإمكان. وتثق اللجنة أيضاً بأنه سيجري استعراض للموجودات من المركبات وأنه سيبلغ عن نتائج الاستعراض في مشروع الميزانية المستقبل.

٣٠ - وتبلغ الموارد المقترحة لاستئجار المركبات للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٩١ ٧٠٠ دولار. وتبين المعلومات التكميلية المقدمة أن النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

بلغت ٧٠٠ ٤٥ دولار، وأن النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغت ٢٠٠ ٨٣ دولار، أو ٥٣ في المائة من الاعتماد المخصص البالغ ١٣٧ ٠٠٠ دولار. وبالنظر إلى نمط الإنفاق، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاعتماد المخصص لاستئجار المركبات من ٦٩٠ ٩١ دولارا إلى ٢٠٠ ٨٣ دولار، وهو ما يعكس النفقات الفعلية المسجلة خلال فترة الأداء.

٣١ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرتين ٢٧ و ٣٠ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص التكاليف التشغيلية.

#### ٤ - مسائل أخرى

##### إدارة الإمدادات الغذائية

٣٢ - لاحظ مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن عمليات حفظ السلام للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أن بعض المسائل المحددة في التقارير الفصلية لموظف النظافة الصحية للقوة قد تكررت خلال الفترة وبقيت دون حل بسبب نقص في التنسيق فيما بين الأقسام المختلفة (انظر [A/72/5 \(Vol. II\)](#)، الفصل الثاني، الفقرات ٥١٢-٥١٤). وتشمل المسائل أصنافا غذائية منتهية الصلاحية، وهدر الأغذية بسبب عدم وجود ثلاجة صالحة للعمل، وترك علب الأغذية مفتوحة ومكشوفة، وعدم استخدام أغطية الحريق، وعدم إعادة تعبئة طفايات الحريق، وعدم وجود مكيف هواء صالح للعمل في المطبخ الصغير. وأوصى المجلس بأن تقوم قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بوضع نظام للرقابة الداخلية لحل المسائل ذات الصلة بالغذاء والصحة لدى الوحدات خلال فترة زمنية محددة. وبناء على طلب للحصول على معلومات عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية المذكورة أعلاه، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن القوة قد أدخلت تحسينات على ضوابطها الداخلية المتعلقة بإدارة حصص الإعاشة، وأصدرت تعميما إداريا يرمي إلى توضيح الأدوار والإجراءات من أجل المناولة الملائمة للأغذية وتقديم تعليمات بشأن التقيد الصارم بتواريخ انتهاء الصلاحية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم موظف النظافة الصحية للقوة برصد ومتابعة منتظمين للعمليات لضمان الامتثال للضوابط الداخلية.

##### مكتب الدعم المشترك في الكويت

٣٣ - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن وظيفة المساعد المالي (فئة الخدمات العامة الوطنية) التي نُقلت مؤقتا إلى مكتب الدعم المشترك في الكويت خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ فيما يتعلق بتجميع خدمات كشوف المرتبات والاستحقاقات الأخرى في مركز واحد في إطار نظام أوموجا (انظر [A/71/836/Add.2](#)، الفقرة ٤٥)، ستبقى في المكتب في الكويت خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، سيظل هذا الترتيب المؤقت نافذا ريثما تصدر الجمعية العامة قرارا بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وستعود اللجنة إلى هذه المسألة في سياق نظرها في مقترحات الأمين العام المقبلة بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. ولئن كانت اللجنة لا تعترض على اتخاذ ترتيب مؤقت لدعم تنفيذ نظام أوموجا، فإنها تذكّر بأنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٨ ألف، يجب أن تحظى جميع التغييرات في نموذج تقديم الخدمات الحالي والمقبل بموافقة الجمعية (انظر [A/71/836/Add.2](#)، الفقرة ٤٦، و [A/71/595](#)، الفقرات ٥٢-٥٥).

## معدات المراقبة البعيدة المدى

٣٤ - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بالإضافة إلى العمل العدائي الذي أدى إلى العودة من الجانب برافو، فقدت ١٦ قطعة من معدات القوة للمراقبة البعيدة المدى، منها ١٤ منظارا للرؤية البعيدة المدى ومنظاران حراريان للرؤية الليلية البعيدة المدى. ويتألف المخزون الحالي من معدات المراقبة البعيدة المدى مما مجموعه ٤٢ صنفاً، ويشمل ١٢ منظارا حرارياً خاصاً بالرؤية الليلية البعيدة المدى، و ٢٨ منظاراً للرؤية البعيدة المدى، ومقطورتين خاصتين بالمراقبة البعيدة المدى. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه تم الإبقاء على ٤٢ صنفاً من المعدات في كل من الجانب ألفا والجانب برافو ومجمع جبل الشيخ.

## خامسا - خلاصة

٣٥ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الفرع السادس من تقرير الأداء (A/72/633). وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن ترصد مبلغاً إضافياً قدره ٨ ١٦٦ ٣٠٠ دولار للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، يمثل الموارد الإضافية المأذون بها بموجب سلطة الالتزام التي استخدمت دون أن تقسم إلى أنصبة مقررّة فيما يتعلق بالفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

(ب) أن تقوم، آخذة في الاعتبار مبلغ ١٠٠ ٤٧ ٧١٤ دولار الذي جرى تقسيمه بالفعل إلى أنصبة مقررّة على الدول الأعضاء بموجب أحكام قرارها ٢٧٩/٧٠، باستخدام الإيرادات الأخرى فيما يتعلق بالفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ البالغ مجموعها ١٠٠ ٥٠٨ دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (١٣٥ ٦٠٠ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (٨٠٠٠ دولار)، وتسويات الفترات السابقة (٢٧٠ ٠٠٠ دولار)، وإلغاء التزامات الفترات السابقة (٩٤ ٥٠٠ دولار)؛

(ج) أن تقسم إلى أنصبة مقررّة مبلغاً إضافياً قدره ٧ ٦٥٨ ٢٠٠ دولار يمثل الفرق بين الزيادة في الاعتمادات (٨ ١٦٦ ٣٠٠ دولار) والإيرادات الأخرى (٥٠٨ ١٠٠ دولار) للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣٦ - وترد في الباب الرابع من الميزانية المقترحة (A/72/719) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. واللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرات ٢٠ و ٢٧ و ٣١ أعلاه، توصي بالقيام بتخفيض قدره ٥٢ ٥٠٠ دولار من الموارد المقترحة في الميزانية، أي تخفيضها من مبلغ ٦١ ٨٤٧ ٦٠٠ دولار إلى ٦١ ٧٩٥ ١٠٠ دولار. وعليه، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ٦١ ٧٩٥ ٧٠٠ دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

## الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/633)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/719)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/756)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/770)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/71/836/Add.2)
- قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٠ و ٣٠٦/٧١
- قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) و ٢٣٩٤ (٢٠١٧)

## 14/14

A/72/789/Add.2

(أ) المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

(ب) المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(ج) المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(د) المتوسط الفعلي للقوات التي نشرت فيما يتعلق بالعودة إلى معسكر الفوار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

(هـ) المتوسط الفعلي للقوات التي نشرت في الفترة من ١ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧.

(و) المتوسط الفعلي للقوات التي نشرت في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(ز) المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت فيما يتعلق بسرية المشاة الآلية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(ح) المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت في الفترة من ١ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٤/٢٠١٣	
الطلب المقدم إلى اللجنة الاستشارية للحصول على السلطة الائتزام		سلطة الائتزام المؤذن بها من قبل اللجنة الاستشارية		الميزانية المعتمدة		الميزانية المعتمدة		الميزانية المعتمدة	
٩٩٨	٩٩٨	+١٣٨	٨٦٠	٨٣٠	+١١٠	٧٢٠	٩٥٠	١ ٢٤٥	١ ٢٤٥
-	(ح) ٩٨٢	(د) ١٥٣	(د) ٨٦٨	(د) ٨٥٨	(د) ١١٠	(ح) ٨٢٨	(ب) ٧٩٥	(أ) ٨٩٨	(أ) ٨٩٨
حزيران/يونيه ٢٠١٨	شباط/فبراير ٢٠١٨	أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	حزيران/يونيه ٢٠١٧	آذار/مارس ٢٠١٧	أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	حزيران/يونيه ٢٠١٦	حزيران/يونيه ٢٠١٥	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤	حزيران/يونيه ٢٠١٤
		العودة التدريجية لسرية آلية إلى الجانب برفو تحضيراً لأنشطة الدوريات		بدء العودة إلى الجانب برفو (معسكر القوار فقط)		انسحاب كامل من الجانب برفو		حادث أمني	